العرب
الجمعة 2021/11/05
السنة 44 العدد 12231

لعبة التذاكي اللبنانية... التي انتهت

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لم يعد لبنان مهمّا، لا للعرب ولا للعالم. لن يساعده أحد إذا لم يساعد نفسه. هذا ما لم يدركه ولن يدركه يوما "العهد القويّ"، عهد ميشال عون وصهره جبران باسيل. يصعب على العهد فهم هذه المعادلة العلميّة البسيطة، خصوصا أنّه يستقوي على اللبنانيين بسلاح "حزب الله". لا يفهم العهد حتّى أنّه صار عهد "حزب الله" بعدما استطاع الحزب الذي ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني السيطرة على كلّ مفاصل السلطة والتحكّم بكلّ القرارات.

من أجل استرضاء "حزب الله"، أصبح عبدالله بوحبيب وزيرا للخارجيّة. من أجل استرضاء الحزب والأجهزة السوريّة أصبح جورج قرداحي وزيرا للإعلام. أخطر ما في الأمر أن الاثنين يتحدّثان عن أمور لا يفهمان فيها شيئا. يبدو كلّ همهما محصورا في كيفية تقديم أوراق اعتمادهما إلى "حزب الله" كي يبقى راضيا عنهما...

خارج إطار استرضاء "حزب الله" وتقديم الطاعة له لا مهمّة أخرى للوزيرين المتذاكيين اللذين وافق نجيب ميقاتي على أن يكونا عضوين في حكومته. كان مستغربا إقدام شخص مثل نجيب ميقاتي، يعرف العالم والمنطقة العربيّة بدقّة، على ممثل هذه الخطوة. تعني هذه الخطوة أوّل ما تعني أنّ "حزب الله" يتحكّم مباشرة بالحكومة. هل أراد نجيب ميقاتي، في العمق، توجيه رسالة فحواها أنّ لا حول له ولا قوّة وأنّه مضطر، لأسباب لا يعرفها أحد غيره، لتشكيل مثل هذه الحكومة الساقطة سلفا؟

من غير الجائز أن يكون في لبنان وزير للخارجية لا يعرف شيئا عن الخليج والعالم العربي، أو على الأصحّ عن العوالم العربيّة المختلفة، وعمّا يدور في العالم وفي واشنطن بالذات. هناك وزير للخارجيّة جعل منه الرئيس أمين الجميّل سفيرا في واشنطن في العام 1982 ليكتشف بعد فترة أنّ الرجل لا يقدّم ولا يؤخر وأنّه في مكان آخر. لا حاجة بالطبع إلى الدخول في أيّ أمور ذات طابع شخصي، لكن الثابت أن وزير الخارجية اللبناني في عالم لا علاقة له بالخليج والتطورات التي يشهدها ولا بنظرة الخليج إلى لبنان.

حسنا، قبلت المملكة العربيّة السعوديّة بفتح حوار مع السلطات اللبنانيّة ومع الأستاذ بوحبيب شخصيّا. ما الذي يمكن أن يسفر عنه مثل هذا الحوار ما دام "حزب الله" هو الدولة في لبنان، فيما السلطات الرسميّة، من رئيس الجمهوريّة إلى أصغر موظف، هي مجرّد دويلة في دولة لبنان.

يتنطح وزير الخارجية للحديث في مواضيع أكبر منه مثل طبيعة العلاقة مع المملكة العربيّة السعوديّة ودول الخليج. لم يفهم حتّى لماذا انضمت الكويت إلى الإجراءات المتخذة في حقّ لبنان بعد الكلام الصادر عن جورج قرداحي في شأن اليمن ودفاعه عن ميليشيا إيرانية تتمثّل في الحوثيين؟ عندما يستوعب عبدالله بوحبيب مغزى انضمام الكويت، التي تمتعت دائما بهامش للمناورة خاص بها، للإجراءات المتخذة في حق لبنان، يصبح مؤهلا لأن يفكّر في أن يكون وزيرا للخارجيّة.

لم يطلب أحد من الدولة في لبنان الدخول في حرب مع «حزب الله» لكنّه من غير المنطقي أيضا الرضوخ لـ«حزب الله» والقبول بتحوّل لبنان إلى جرم يدور في الفلك الإيراني

لم يطلب أحد من الدولة في لبنان الدخول في حرب مع "حزب الله". من غير المنطقي دخول حرب مع "حزب الله"، لكنّه من غير المنطقي أيضا الرضوخ لـ"حزب الله" والقبول بتحوّل لبنان إلى جرم يدور في الفلك الإيراني. هذا ما يفترض في وزير الخارجيّة معرفته، مثلما يفترض به معرفة أبعاد كلامه عن أنّه "لو لم يكن في السعوديّة سوق للمخدرات، لما كان هناك تهريب". وجد الوزير فرصة للإساءة إلى المملكة وأهلها وإلى إجراء مقارنة في الوقت ذاته بين لبنان والسعوديّة من جهة والولايات المتحدة والمكسيك من جهة أخرى. نسي أن لا حدود مشتركة بين لبنان والسعوديّة، خلافا للحدود المشتركة الطويلة التي يصعب السيطرة عليها بين الولايات المتحدة والمكسيك. سقط عبدالله بوحبيب في السياسة، لكنّه سقط أيضا في الجغرافيا في محاولته تبرير تهريب "حزب الله" المخدرات إلى السعوديّة!

عندما تحوّل جبران باسيل، في مرحلة معيّنة، إلى وزير للخارجية الإيرانيّة في مجلس جامعة الدول في أثناء وجوده في موقع وزير الخارجية اللبنانيّة، لا يعود مستغربا سقوط لبنان إلى الدرك الذي سقط إليه.

ثمة حدود للعبة التذاكي التي يمارسها سياسيون لبنانيون. من سخرية القدر أن هؤلاء أصبحوا في موقع المسؤولية. لا علاقة لشخص مثل عبدالله بوحبيب لا بالسياسة ولا بالدبلوماسية. ولا علاقة لجورج قرداحي بأيّ موضوع سياسي في غاية البساطة، فكيف يكون الأمر عندما يتحدّث عن اليمن وعن الحوثيين بالذات. هل يعرف أوّلا أن الحوثيين لا يدافعون عن اليمن وأنّهم طرف في الاعتداء على اليمنيين وعلى دول الجوار على الرغم من أنّهم جزء لا يتجزّأ من النسيج اليمني؟ هل يعرف ظروف استيلاء الحوثيين على صنعاء في 21 أيلول – سبتمبر 2014 ثم ظروف إقدامهم على اغتيال علي عبدالله صالح في الرابع من كانون الأوّل –ديسمبر 2017 بعدما ائتمنهم على حياته؟ هل يعرف ما الذي فعله الحوثيّون بمدينة مسالمة مثل صنعاء وبأهل المدينة الأصليين الذين يمثلون ذروة الرقيّ والتهذيب وحب المعرفة؟

يكمن خطر عهد "حزب الله" في أنّه خطر على لبنان الذي فقد، في ضوء استسلام ميشال عون وصهره أمام مشيئة الحزب، كلّ مبررات وجوده. ليس صحيحا أن "الحوثيين يدافعون عن أنفسهم وأرضهم من عدوان خارجي تقوده السعودية والإمارات" كما قال جورج قرداحي. الحقيقة أن الحوثيين الذين يسمون نفسهم "جماعة أنصارالله" فعلوا كلّ ما يستطيعون من أجل استفزاز السعوديّة. أكثر من ذلك، حولوا جزءا كبيرا من شمال اليمن إلى قاعدة صواريخ إيرانية يهددون منها كلّ دولة من دول الخليج العربي.

بعض التواضع ضروري لدى مسؤولي "عهد حزب الله" ولدى الوزراء المتفرعين عن هؤلاء من أمثال عبدالله بوحبيب وجورج قرداحي الذي كان عليه أن يجتهد أكثر من أجل معرفة ما هي السعودية أو ما هي الإمارات. هناك لعبة لبنانيّة انتهت. اسم هذه اللعبة هو لعبة التذاكي. لا يدرك جماعة "العهد القويّ" أن الناس في الخليج تعرف. تعرف أكثر بكثير مما يعتقدونه. أكثر ما يعرفه الخليجيون أن لبنان انتهى بعدما صار مجرّد مستعمرة إيرانية... ليس من سبب للتعاطي معه كشيء مختلف عن ذلك!

المطلوب السكوت عن فساد الغذاء في الأردن

شاكر رفايعة
كاتب أردني

ليس بالضرورة أن يكون حديث المسؤولة السابقة في وزارة الصحة عن وجود آثار مسرطنة بنسب عالية في الأغذية الأساسية التي يتناولها الأردنيون، دقيقا وحقيقيا تماما من الناحية العلمية مع أنه يستند إلى بحث موسع منشور في إحدى المجلات العالمية المتخصصة بعلوم الغذاء.

وكان يكفي الناس حتى الآن لو اتخذت الأجهزة الحكومية المختصة قرارا فوريا بإخضاع المواد الغذائية محل البحث للفحص المخبري على يد لجنة فنية مستقلة ومحايدة، لا تسويف فيها ولا مماطلة.

لكن لجوء الحكومة إلى القضاء وتحريك دعوى بالحق العام ضد المسؤولة السابقة لم يكن متوقعا وأثار ارتيابا وتساؤلات ملحة لدى الرأي العام عن سلامة الأغذية التي يتناولها 11 مليون إنسان، وحول المماطلة في الوصول إلى الحقيقة وعرضها على الناس.

ذكرت المديرة السابقة لمختبرات الغذاء والدواء في وزارة الصحة الأسبوع الماضي بناء على البحث الذي أشرفت عليه، أن ما يستورده الأردن من قمح وأرز وحليب وأسماك يحتوي على مواد مسرطنة ومركبات كيميائية ممنوعة ومسببة للأمراض بأضعاف مضاعفة عن النسب المسموح بها دوليا.

الهجوم الرسمي وشبه الرسمي على الدكتورة سناء قموه على سبيل تفنيد تصريحاتها، جاء بنتائج عكسية لدى الأردنيين الذين أخبرتهم التجارب السابقة أن الفساد والإهمال لا يوفران أي مؤسسة عامة، وأن وراء الأكمة ما وراءها في هذه القضية.

قبل حوالي ربع قرن أصاب وزير الصحة الراحل عبدالرحيم ملحس الأردنيين بصدمة كبيرة حين قال حرفيا وهو على رأس عمله إن "حيتان الغذاء والدواء يريدون إطعامنا زبالة العالم".

وبعد أزمة استمرت على مدى أشهر، خرج ملحس حينها من الحكومة مستقيلا أو مقالا ولكن بشعبية واسعة أهّلته للفوز في الانتخابات البرلمانية لاحقا. وبعد سنوات رحل ملحس عن عالمنا كله، ويبدو أن "الحيتان" لا يزالون باقين وإن تغيرت الوجوه والأجيال.

في 2018 أيضا، أثار مدير المواصفات والمقاييس في حينها حيدر الزبن مخاوف الناس على غذائهم ودوائهم وكشف عن وجود فساد وإهمال في الامتثال للمعايير العالمية في الاستيراد وخصوصا المواد الأساسية ومنها الأغذية. وسرعان ما أحيل الزبن إلى التقاعد.

التجارب كثيرة في هذا السياق ولطالما سمع الأردنيون أن الدولة تكافح الفساد ولكنهم لا يرون شيئا ملموسا على الأرض ولا في المحاكم. حتى أن "مكافحة الفساد" لم تغب عن البرامج التي تعلنها الحكومات المتعاقبة مع كل تشكيل وزاري جديد. وما أكثر تشكيلاتنا الوزارية!

دائما يقوم الرد الرسمي على سياسة الإنكار المعهودة والتي تعني أن على المسؤول الحكومي الدفاع عن مؤسسته أمام الانتقادات ولو على غير هدى، في حين يتولى أصحاب المصالح المحيطين بالمؤسسة من تجار ورجال أعمال وشخصيات نافذة، الدفاع عنه وعن مؤسسته.

الانتقادات هذه المرة ليست سياسية وليس فيها مجال لطرح الآراء الشخصية ولا الصراخ ولا تجدي معها النغمة الخادعة إياها: تشويه صورة البلد وإلحاق الضرر بالاقتصاد. ولا علاقة حتى لوسائل الإعلام في الأخذ والرد.

قالت الحكومة كل ما تريد قوله من تطمينات لا تطمئن أحدا في ظل غياب الثقة المزمن بين الناس والأجهزة الرسمية. وتعدت الردود الحكومية مستوى النفي الجزافي المعتاد إلى درجة تسفيه نتائج البحث دون تقديم أدلة علمية.

البرلمان الذي فيه ما يكفيه من الضعف لا يمثل أيضا ساحة للنقاش في هكذا مسألة. ولكنه مع ذلك انبرى للإدلاء بدلوه ويا ليته ما فعل. فقد استمع في جلسة خاصة إلى مدير الغذاء والدواء وعدد من المختصين ليس بينهم المسؤولة السابقة، وخرج بالمطالبة المعروفة: تشكيل لجنة تحقيق.

الآن صار الأمر بيد القضاء الذي لم يُعرف على وجه التحديد ما الذي سيبتّ فيه أو ما طبيعة الاتهامات التي يمكن أن توجه إلى المسؤولة السابقة عن تصريحاتها المأخوذة من بحث علمي.

الحكومة سارت في كل الاتجاهات إلا الاتجاه المطلوب والبديهي، وهو أن تكون الساحة الوحيدة للمحاججة في قضية كهذه هي المختبرات ونتائج الفحص ما دام الأمر مرتبطا بنسب كيميائية ومعادلات علمية مضبوطة من الناحيتين الصحية والطبية ومتعارف عليها دوليا.

الانتقادات هذه المرة ليست سياسية وليس فيها مجال لطرح الآراء الشخصية ولا الصراخ ولا تجدي معها النغمة الخادعة إياها: تشويه صورة البلد وإلحاق الضرر بالاقتصاد ولا علاقة لوسائل الإعلام في الأخذ والرد

هل كان المطلوب من الدكتورة قموه أن تسكت؟ نعم. فالبحث منشور منذ حوالي ثلاث سنوات وتحديدا في يناير 2019، والحكومة على علم تام بنتائجه ولكنها لم تحرّك ساكنا منذ ذلك الحين. وهذا بحد ذاته يمثل تقصيرا كبيرا من وزارة الصحة وأجهزتها وينبغي أن تُسأل عنه، باعتبارنا في "دولة مؤسسات وقانون".

وبدلا من تحويل ذلك كلّه إلى جهد جاد وموحد قائم على التحليل العلمي الرصين الكفيل بالوصول إلى حقائق مسنودة بالأرقام والنسب والمعادلات الضامنة لحقّ الناس في غذاء آمن، اختارت الحكومة أن تضع نفسها في مواجهة مع مسؤولة سابقة مختصة كان يتركز عملها الفني على فحص المنتجات الغذائية والدوائية.

كل ما فعلته الحكومة حتى الآن هو تعزيز التصور المسبق لدى الرأي العام بأن ثمة فسادا أو على الأقل، إهمالا يستفيد منه "الحيتان" الذين يضغطون للمحافظة على مكاسبهم ضمن دائرة أصحاب المصالح التي تحيط عادة بالأجهزة الحكومية وتتنفّع من بقاء الحال على ما هو عليه.